



أثر السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل في مصر

إعداد

د. محمود عبدالسميع على

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

dr.mahmoud.abdelsamie@hotmail.com

د. عبدالله محمد الشناوي

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

shenawy59@gmail.com

أحمد محمد حسين

مدرس الاقتصاد المساعد

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ahmedelaswad321@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الرابع أكتوبر 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

ملخص البحث

استهدفت الدراسة إستقصاء تأثير السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2022)، والتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين السياسة النقدية و عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL، ونموذج تصحيح الخطأ ECM لإختبار أليات العلاقة في الأجل القصير، ولقد أظهرت اختبارات الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وجاءت نتائج ARDL تقترح بالنسبة لتأثير السياسة النقدية مُمثلة في سعر الفائدة الحقيقي على عدالة توزيع الدخل (ممثلة في معامل جيني) أن سعر الفائدة الحقيقي يؤثر سلبياً وذو تأثير معنوي في الأجلين القصير والطويل (عند مستوى معنوية 5%)، ففي الأجل القصير فإن زيادة في سعر الفائدة الحقيقي قدرها 1% تؤدي إلى إنخفاض معامل جيني بنسبة 0,05%، أما في الأجل الطويل فإن زيادة في سعر الفائدة الحقيقي قدرها 1% تؤدي إلى إنخفاض قيمة معامل جيني بنسبة 0,15% (أي زيادة عدالة توزيع الدخل مع زيادة سعر الفائدة الحقيقي)، وبالنسبة لمتغيرات الضبط المعيارية الأخرى المستخدمة فقد جاءت العلاقة طردية بين معامل جيني وكلاً من معدل التضخم، معدل الإنفتاح على العالم الخارجي، معدل البطالة، التنمية المالية، ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك في الأجل القصير، كما جاءت العلاقة معنوية (عند مستوى معنوية 5%)، إلا أن العلاقة في الأجل الطويل، فكانت طردية مع معدل التضخم (غير معنوي)، معدل البطالة (غير معنوي)، التنمية المالية (معنوي)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (غير معنوي)، وعكسية مع معدل الأنفتاح على العالم الخارجي (معنوي).

الكلمات الدالة: السياسة النقدية، عدالة توزيع الدخل، الاقتصاد المصري.

1- المقدمة:

اهتم علم الاقتصاد طوال تاريخه بمحاولة تفسير قضية توزيع الدخل والثروة بالشكل العادل بين مختلف فئات وطبقات المجتمع، ومن ثم كانت قضية عدالة توزيع الدخل والثروة قضية اقتصادية تاريخية، إلا أن المشكلة الحقيقية تكمن في إنخفاض درجة عدالة توزيع الدخل بشكل واضح ومؤثر في المجتمع وإمتداده لفترة طويلة من الزمن، والتأثير المحتمل لذلك على مدى نجاح أو فشل برامج وسياسات الدولة للتنمية الاقتصادية والرفاهية الإجتماعية ورفع مستوى معيشة المواطنين، ويعد التوزيع العادل للدخل والثروة أحد المؤشرات الرئيسية للعدالة الإجتماعية، ذلك أن عدم العدالة في توزيع الدخل من أبرز المظاهر التي تشير إلى التفاوت في تكافؤ الفرص مما يعنى تهديد وجود وإستقرار العدالة الإجتماعية. كما أن تحسين عدالة توزيع الدخل هو هدف لا بد أن يؤخذ في الإعتبار عند تصميم أى سياسة إقتصادية كلية، فعند السعى لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، قد يحدث إنخفاض في عدالة توزيع الدخل، وبالتالي لا بد أن يكون من أهداف السياسة الإقتصادية الكلية تحقيق وإيجاد شبكة من الضمان والأمان الإجتماعى وتحقيق درجة من العدالة في التوزيع بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفئات الإجتماعية والأفراد أو التوزيع بين المناطق والأقاليم أو بين القطاعات الإقتصادية (بوعافية، 2011).

ولا يوجد ثمة خلاف على أن السياسة النقدية – فى شكلها الأساسى – تهدف إلى التحكم فى المعروض النقدى وإدارته على النحو الذى يقتضيه تحقيق معدل نمو إقتصادى حقيقى مع الحفاظ على المستوى العام للأسعار عند معدل مستقر، غير أن للسياسة النقدية أهداف أخرى منها المساهمة فى رفع مستوى التشغيل والتوظيف أو زيادة مستوى الرفاهية الإقتصادية، إلا أن السلطات النقدية لا تنظر فى العادة إلى مثل هذه الأهداف بإعتبار أنها أهداف رئيسية بل أهدافاً ثانوية تلقائية التحقق بمجرد تحقق الأهداف الرئيسية (الضلاعين، 2015)، وتستمد السياسة النقدية فاعليتها من العلاقة بين عرض النقود ومستوى النشاط الإقتصادى، فعندما يؤدى التغير فى عرض النقود إلى تغيرات هامة فى مستوى النشاط الإقتصادى، فإن ذلك يعنى أن السياسة النقدية أكثر فاعلية والعكس صحيح، فأصحاب المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يعتقدون أن هناك علاقة سببية قوية تنجّه من المعروض النقدى إلى النشاط الإقتصادى خلال الدورة

الإقتصادية، وتعتمد درجة وكفاءة وفاعلية السياسة النقدية فى إدارة الطلب الكلى والتأثير على النشاط الإقتصادى على عاملين هما (الشيبانى، 2013):

- آلية إنتقال الأثر من أدوات السياسة النقدية إلى أهدافها النهائية، ودرجة إنتقال هذا الأثر.
- درجة إستجابة العرض الكلى للتغيرات المتعمدة فى الطلب الكلى، حيث أن التوسع فى الطلب الكلى قد يكون له آثاراً موجبة على الناتج الحقيقى، بخلاف الآثار على زيادة معدلات التضخم فى حالة مرونة العرض الكلى بالنسبة للتغيرات فى المستوى العام للأسعار التى تصاحب التغيرات فى الطلب الكلى.

وكانت البنوك المركزية قد لجأت فى أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008 فى الاقتصادات المتقدمة إلى تدابير السياسة النقدية التيسيرية من أجل دعم اقتصاداتها، وتألفت تلك التدابير بشكل أساسى من تخفيض كبير فى أسعار الفائدة إلى جانب برامج التيسير الكمي الكبيرة، فى حين أن الآثار الاقتصادية الكلية لهذه التدابير على النمو والعمالة كانت إيجابية، إلا أنه أثرت العديد من المخاوف بشأن آثارها الجانبية المحتملة فى سياق يتسم بالفعل بإرتفاع عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة، لذا أصبحت التأثيرات التوزيعية للسياسة النقدية موضوعاً شائعاً بشكل متزايد فى دوائر صنع السياسة، وقديماً كان الإعتقاد بأن القناة الرئيسية لنقل تأثير السياسة النقدية هو معدل التضخم ويتصاحب معه بالضرورة أيضاً تغيرات فى توزيع الدخل، إلا أنه فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة قد تتحقق آثاراً توزيعية للسياسة النقدية من خلال:

- التغيرات فى أسعار الأصول الناتجة عن تغيرات معدل السياسة الناتج عن إجراءات السياسة النقدية المتبعة.
- تطوير القطاع المالى أو ما يطلق عليه التنمية المالية وأثره المتوقع على عدالة توزيع الدخل.
- معدلات التضخم المرتفعة، وما تسببه من تغير الوضع الحقيقى للمقرضين والمقترضين.
- التأثير على معدلات البطالة والأجور والدخل من الفوائد.

2- مشكلة البحث:

تعد السياسة النقدية واحدة من بين أهم السياسات الاقتصادية الكلية التى يمكن من خلالها تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والقضاء على الإختلالات الاقتصادية من خلال ما تمارسه من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد تكون تلك التأثيرات

مرتبطة بالفقر وعدالة توزيع الدخل من خلال قنواتها العديدة، وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل البحثي التالي: هل تؤثر السياسة النقدية المتبعة وما ترتبه من تغيرات أسعار الفائدة على عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد المصري؟

3- تقييم الدراسات السابقة والفجوة البحثية :

في ضوء التساؤلات البحثية لهذه الدراسة، وإستعراض نتائج بعض الدراسات السابقة المرتبطة بتلك التساؤلات كما هو موضح في الجدول رقم (1)، يتضح للباحث عدة أبعاد تبين أهمية الدراسة والفجوة البحثية لهذه الدراسة:

أ- دائماً ما يعول على السياسة المالية وأدواتها في تحقيق العدالة الإجتماعية وتحقيق الآثار التوزيعية المرغوبة، ولعل أهم ما يميز الدراسة الحالية أنها تهتم بالكشف عن الآثار التوزيعية للسياسة النقدية من أجل الوقوف على إمكانية الإعتماد على السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة في إحداث آثاراً توزيعية وتحقيق عدالة توزيع الدخل القومى.

ب- ندرة الدراسات العربية في حدود علم الباحث التي إهتمت بالكشف عن كيف تؤثر السياسات النقدية على العدالة في توزيع الدخل، ولعل هذا ماسوف يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

ت- عدم إستقرار الأدلة البحثية حول تأثير السياسات النقدية على العدالة في توزيع الدخل، حيث تتباين الآثار التوزيعية لصددمات السياسة النقدية وتأثيرات سعر الفائدة، بالإضافة إلى إنعدام وضالة تأثير السياسة النقدية في بعض الحالات وذلك بإختلاف بيئة التطبيق، وبالنسبة للدراسات التجريبية التي تناولت الآثار التوزيعية للسياسة النقدية، فقد توصلت الدراسات إلى نتائج متناقضة تتماشى مع القنوات النظرية المتناقضة تبين الدراسات السابقة في تناولها للآثار التوزيعية للسياسة النقدية، فمنها ما تناولها على المستوى الجزئي ودخول القطاع العائلى ومنها ما تناول الآثار التوزيعية على المستوى الكلى، وفي هذه الدراسة يتم التركيز على الآثار التوزيعية من زاوية توزيع الدخل على المستوى الكلى.

جدول رقم (1): ملخص نتائج الدراسات السابقة

1- الدراسات التي توصلت لوجود علاقة موجبة بين تغيرات سعر الفائدة الناتجة عن صدمات السياسة النقدية وعدم العدالة في توزيع الدخل		
الدراسة	هدف الدراسة	نتائج الدراسة
(Mumtaz and Theophilopoulou , 2015)	دراسة الأثر التوزيعي للسياسة النقدية في المملكة المتحدة بالتركيز على عدم العدالة في توزيع الدخل خلال الفترة من 1968 إلى 2008 من خلال استخدام نموذج (MF-SVAR).	توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية التقيدية وماترتبه من ارتفاع سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل ومكاسب العمل وحيث تلعب قناة تكوين الدخل الدور الرئيسي في تلك العلاقة.
(Mumtaz and Theophilopoulou , 2017)	إستكشاف تأثير صدمات السياسات النقدية على عدم العدالة في توزيع الدخل، ولتحقيق هذا الهدف تم الإعتماد على نموذج (S-VAR) وبإستخدام بيانات ربع سنوية لعدم العدالة في توزيع الدخل عن الفترة من (1969-2012) في المملكة المتحدة.	توصل الباحثان إلى أن الاثار التوزيعية للسياسة النقدية تنتقل من خلال قناتي تكوين الدخل وعدم تجانس الأرباح، كما أن السياسة النقدية الإنكماشية وماترتبه من ارتفاع سعر الفائدة (+1St.dev.monetary policy shock) تؤدي إلى زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل ومكاسب العمل.
(Coibion et.al, 2017)	هدفت إلى دراسة الأثار والمساهمة التاريخية لصدمات السياسة النقدية في الإستهلاك والدخل وعدم العدالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980-2008) بالإعتماد على طريقة الإسقاطات المحليّة (localprojections).	توصلت الدراسة إلى وجود آثاراً ذات دلالة إحصائية واقتصادية للتغيرات المفاجئة في السياسة النقدية على عدم العدالة في توزيع الدخل، كما أن السياسة النقدية التقيدية من خلال زيادة معدل الفائدة نقطة مئوية واحدة (100 bps) ستزيد عدم العدالة في توزيع الدخل قبل الضرائب مقاساً بمعامل جيني بنحو 0,007 ، وتحديث الأثار التوزيعية للسياسة النقدية من خلال قناتي تكوين الدخل وعدم تجانس الأرباح.
(Mertens, 2018)	دراسة آثار صدمات السياسة النقدية على العدالة في توزيع الدخل من خلال تقديم نموذج جديد لتفسير عدم العدالة في التوزيع في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى العقود الثلاثة الماضية بإستخدام نموذج (S-VAR).	توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أنها قدمت الدراسة دليلاً على أن صدمات السياسة النقدية الإنكماشية (رفع سعر الفائدة) أدت إلى إنخفاض العدالة بشكل كبير على المدى الطويل، حيث أن الزيادة في فئة الدخل الأعلى 1% في توزيع الدخل يحدث معها إنخفاض بشكلٍ مُلفتٍ في أدنى 10% بعد صدمات السياسة النقدية الإنكماشية، ومع تقسيم المجتمع إلى فئات دخل مختلفة فإن فئات الدخل الأعلى هي الأكثر تأثراً بصدمات السياسة النقدية الإنكماشية.
(Samarina and Nguyen, 2018)	تحديد كيفية تأثير السياسة النقدية على عدم العدالة في توزيع الدخل في عشر دول في منطقة اليورو خلال الفترة (1999-2014) وذلك بالإعتماد على نموذج PanelVar و LocalProjections	توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية التوسعية وتقليل سعر الفائدة تقلل من عدم العدالة في توزيع الدخل من خلال قناة الإقتصاد الكلي ولا سيما في دول الأطراف وأن التسهيل النقدي يقلل عدم العدالة عن طريق زيادة الأجور والعمالة.

<p>توصلت الدراسة إلى ان الإجراءات النقدية الإنكماشية وماترتبه من زيادة سعر الفائدة +100bps (التوسعية) (تزيد (تقلل) من عدم العدالة في توزيع الدخل، كما يختلف تأثير صدمات السياسة النقدية (التوسعية أو الإنكماشية)، وتنتقل آثار السياسة النقدية من خلال قناة عدم تجانس الأرباح، وأن التأثيرات تكون أكبر في البلدان ذات حصة العمالة الأعلى من الدخل وسياسات إعادة التوزيع الأقل، وبالتالي فالزيادة غير المتوقعة في معدلات السياسة تزيد من عدم المساواة.</p>	<p>دراسة أثر صدمات السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل وذلك باستخدام عينة مكونة من (32) دولة من الدول ذات الأسواق المتقدمة والناشئة خلال الفترة (1990- 2013).</p>	<p>(Furceriet.al, 2018)</p>
<p>تشير نتائج الدراسة إلى أن السياسة النقدية التوسعية من خلال خفض معدل الفائدة نقطة مئوية واحدة (-) 100bps تقلل عدم العدالة في توزيع الدخل في منطقة اليورو، ولكن لا يوجد تأثير في تحليل كل دولة، وتمثل القناة الرئيسية في نقل تأثير السياسة النقدية من خلال قناة تكوين الدخل وعدم تجانس الأرباح، أما بالنسبة للسياسة النقدية غير التقليدية فإن السياسة النقدية التوسعية المصحوبة بزيادة 1% في أصول البنك المركزي الأوروبي يترتب عليها تقليل عدم العدالة في توزيع الدخل، وتمثل القناة الرئيسية في نقل تأثير السياسة النقدية هي قناة عدم تجانس الأرباح.</p>	<p>إستهدفت دراسة تحليل ما إذا كانت السياسات النقدية التقليدية وغير التقليدية تؤثر على عدم العدالة في توزيع الدخل في منطقة اليورو باستخدام مقاييس تشتت الدخل من مسح ميزانية المستهلك للمفوضية الأوروبية خلال الفترة (2001- 2015)، وذلك بالإعتماد على نموذج Panel VAR- Country VAR و VAR</p>	<p>(Guerello, 2018)</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية والمالية الإنكماشية يترتب عليها زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل، حيث ينتقل الاثر التوزيعي للسياسة النقدية من خلال قناة تكوين الدخل وعدم تجانس الأرباح.</p>	<p>هدفت دراسة إلى البحث في تأثير السياسات النقدية والمالية على عدم المساواة في توزيع الدخل وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الفصلية الأمريكية لمقاييس الدخل وأرباح العمل والإستهلاك في منطقة اليورو عام 2010 بالإعتماد على Microsimulation.</p>	<p>(Aye et.al, 2019)</p>
<p>أظهرت نتائج الدراسة أن السياسات النقدية غير التقليدية على الأقل بنفس القدر من الفعالية في تثبيت الإنتاج والمساهمة في الحد من عدم العدالة مثل السياسة النقدية التقليدية، كما أشار التحليل إلى أن التدابير غير التقليدية لها تأثير أقوى على متغيرات الدخل من نظيرتها التقليدية، كما أن الأثر الذي يحدثه التشديد النقدي في زيادة عدم العدالة أكبر من الأثر الذي يحدثه التوسع النقدي في تقليل عدم العدالة.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى استكشاف والإجابة على التساؤل التالي [هل تؤثر السياسات النقدية التقليدية وغير التقليدية على عدم العدالة في توزيع الدخل؟].</p>	<p>(Albrizio et.al, 2020)</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن عدم العدالة في توزيع الدخل داخل أدنى 90% من الدخل تمثل أكبر من 60% من إجمالي عدم العدالة في توزيع الدخل، أي أن الطبقة الوسطى أكثر تفاوتاً، كذلك فإن الزيادة الخارجية في</p>	<p>هدفت الدراسة إلى تحليل عدم العدالة في توزيع الدخل بين فئات الدخل المختلفة في فرنسا، بالتركيز على دور سعر الفائدة خلال الفترة من 1998</p>	<p>(Berisha et.al, 2020)</p>

<p>أستنتجت الدراسة أن السياسة النقدية الإنكماشية ينتج عنها زيادة في عدم العدالة في توزيع الدخل. أدنى 90% ضعف تأثيره على أعلى 10% من الدخل.</p>	<p>حتى عام 2014 بالإعتماد على نموذج (VAR).</p>	
<p>أظهرت النتائج أن رفع سعر الفائدة سيزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل في تلك الدول.</p>	<p>هدفت إلى دراسة الآثار التوزيعية للسياسة النقدية في دولة من دول العالم النامي والتي تتبع سياسات نقدية مستقلة عن الفترة (2002-2013)، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية باستخدام نموذج دوال الإستجابة النبضية (IFRS)، وذلك بالإعتماد على نموذج الإسقاطات المحلية (Local Projections).</p>	<p>(Parlaktuna and Napari, 2020)</p>
<p>أظهرت النتائج أن رفع سعر الفائدة سيزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل في تلك الدول.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار التوزيعية للسياسة النقدية في اقتصاد دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2007، وتم الإعتماد على أسلوب طريقة عزوم الدوران المعممة (Generalized Troque Method).</p>	<p>(Farajnezhad et.al, 2020)</p>
<p>2-الدراسات التي توصلت لوجود علاقة سالبة بين تغيرات سعر الفائدة الناتجة عن صدمات السياسة النقدية وعدم العدالة في توزيع الدخل</p>		
<p>توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية الإنكماشية تقلل عدم العدالة في توزيع الدخل، وأن الأثر التوزيعي للسياسة النقدية ينتقل من خلال قناة عدم تجانس الأرباح.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى دراسة أثر السياسة النقدية على عدم العدالة في توزيع الدخل بالتطبيق على المكسيك خلال الفترة (2003-2012) بالإعتماد على أسلوب الإسقاطات المحلية.</p>	<p>(Villareal, 2014)</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن إتباع السياسات النقدية التقيدية يرفع من معدل السياسة ويقلل عدم العدالة في توزيع الدخل، أما بالنسبة لإستهداف التضخم فإن إدارة سعر الصرف تعود بالنفع على الأسر في قطاع السلع القابلة للتداول، ولكن في المدى الطويل تكون هذه الأسر في وضع أسوأ بسبب إرتفاع الإستهلاك.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى دراسة الآثار التوزيعية للسياسة النقدية من خلال تحديد آثار السياسات النقدية البديلة على الرفاهية الإجمالية.</p>	<p>(Prasad and Zhang, 2015)</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، كما أن صدمات السياسة النقدية الإنكماشية تقلل من مؤشر جيني لعدم العدالة في توزيع الدخل بدرجة تصل إلى 0,004.</p>	<p>هدفت الدراسة إلى تقديم دليل تجريبي عن الآثار التوزيعية للسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نموذج (VECM) باستخدام سلسلة زمنية عن الفترة من (1960-2010).</p>	<p>(Davtyon, 2016)</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية التوسعية (-</p>	<p>هدفت الدراسة بالإعتماد على</p>	<p>(Clyone et.al,</p>

<p>(25 bps) يتربط عليها زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل، وأن قناة تكوين الدخل هي الأساس في إحداث الأثر التوزيعي للسياسة النقدية.</p>	<p>نموذج (Romer and Romer, 2004) إلى تحديد الآثار المترتبة على السياسة النقدية التوسعية (-25bps) في الولايات المتحدة الأمريكية (1981-2007) وإنجلترا (1975-2007).</p>	<p>2016)</p>
<p>أظهرت النتائج في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أن سمات السياسة النقدية لها تأثير معنوي موجب على زيادة عدم العدالة (مقاسة بمعامل جيني)، فإتباع سياسة نقدية توسعية يترتب عليها زيادة عدم العدالة في توزيع الدخل، كما تؤثر السياسة النقدية على عدم المساواة من خلال قناتي (التوظيف وتكوين الدخل).</p>	<p>هدفت إلى تحديد آثار تدابير السياسات النقدية على عدم العدالة في توزيع الدخل في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية والتي تنسم بإستقلالية السياسة النقدية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج خلال الفترة (1980-2013).</p>	<p>(Hafemann et.al, 2017)</p>

4- أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى عدة أسباب تتمثل فيما يلي:

- أ- أن السياسة النقدية ذات هدف نهائي واضح وصريح في معظم دول العالم حالياً وهو إستهداف التضخم، إلا أنه قد تتحقق مع إجراءات السياسة النقدية نتائج غير مستهدفة ومن تلك النتائج الآثار التوزيعية، ومن هنا تأتي أهمية تلك الدراسة لتوضيح الآثار التوزيعية للسياسة النقدية مع التركيز على دور سعر الفائدة، لأن تلك الآثار التوزيعية لا تنتج بصورة مباشرة عن تطبيق السياسة النقدية بل من خلال عدة قنوات لنقل تأثيرات السياسة النقدية.
- ب- يتوقع الباحث أن تسهم هذه الدراسة في تحديد موقف السياسة النقدية وما ترتبه من تغيرات سعر الفائدة من عدالة توزيع الدخل، وبالتالي تقديم الدعم لصانعي السياسات الاقتصادية بالإعتماد على السياسة النقدية جنباً إلى جنب مع السياسة المالية في تحقيق العدالة الإجتماعية.
- ت- ندرة الأبحاث التطبيقية في المكتبة المصرية المتعلقة بدراسة العلاقة بين السياسة النقدية وعدالة توزيع الدخل.

5- هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة التعرف على الآثار المترتبة على إجراءات السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2022).

6- حدود البحث :

أ- الحدود الزمانية : تغطي الدراسة الفترة من (1990-2022).

ب- الحدود المكانية : ستقتصر الدراسة على الاقتصاد المصري فقط.

7- منهجية البحث :

وفقاً لمتطلبات الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤل البحثي وتحديد أثر السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990- 2022)، وإعتمدت الدراسة على منهج إختبار الحدود **The Bounds Testing Approach**، والمبني على استخدام الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) شائع الإستخدام في السنوات الأخيرة وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية (E-Views-9).

8- توصيف النموذج والبيانات المستخدمة :

يشتمل هذا الجزء من الدراسة على توصيف المتغيرات محل الدراسة، وتحديد مصادر البيانات لها ثم تحديد النموذج القياسي المستخدم ومنهجية التقدير.

1/8- توصيف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات :

فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة فتنتمثل فيما يلي:

1/1/8- المتغير التابع (التفسيري):

يتمثل المتغير التابع في عدالة توزيع الدخل في الاقتصاد المصري، ويتم التعبير عنه بإستخدام معامل جيني، والذي يعتبر أكثر المؤشرات شيوعاً، ويعتبر هذا المؤشر مقياس لمدى إنحراف توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر في اقتصاد ما عن المساواة المطلقة، وتتراوح قيمته بين الصفر (عدالة تامة) والمائة (عدم عدالة تامة)، وتم الحصول على بيانات المؤشر من قاعدة البيانات الموحدة لعدم المساواة في توزيع الدخل العالمي (SWIID).

2/1/8- المتغيرات المفسرة (المستقلة) :

2/1/8- أ- المتغيرات المفسرة الأساسية :

يتمثل المتغير المستقل الأساسي في السياسة النقدية والتي يمكن الإستلال عليها من خلال تغيرات سعر الفائدة الحقيقية، أو معدلات نمو السيولة المحلية، وتعتمد هذه الدراسة على سعر الفائدة الحقيقي (RIR) باعتبارها أهم القنوات لنقل تأثيرات السياسة النقدية، وتم الحصول على بيانات

سر الفائدة الحقيقي للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990- 2022) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

2/1/8- ب - المتغيرات المفسرة الأخرى (متغيرات الضبط المعيارية Control Variables):

- **التنمية المالية (FD):** مؤشر التنمية المالية، ويتم التعبير عنه بحجم الإئتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول على بيانات المؤشر للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990- 2022) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP):** كمؤشر للنمو الاقتصادي، وتم الحصول على بيانات مؤشر معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2022) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **معدل الإنفتاح على العالم الخارجي (TR):** يتم قياسه بنسبة التجارة (الصادرات والواردات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ، وتم الحصول على بيانات المؤشر للاقتصاد المصري خلال الفترة (1990- 2022) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **معدل البطالة UNEMP:** وهو عبارة عن معدل البطالة الإجمالي (% من القوة العاملة)، وهو يمثل النسبة المئوية لعدد الأفراد العاطلين عن العمل بشرط أن يكون لديهم الرغبة في العمل من إجمالي «السكان النشطين»، وتم الحصول على البيانات لمعدل البطالة خلال الفترة (1990- 2022) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **معدل التضخم INF:** ويتم التعبير عن معدل التضخم الذي يعكس الإرتفاع في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد بمكمش الناتج المحلي الإجمالي، وتم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية لمتغير مكمش الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990- 2022) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

- **معدل التحضر URB:** وهو يعبر عن نسبة السكان الذين يعيشون بالمناطق الحضرية، أو نسبة سكان المدن من مجموع السكان كمؤشر للتنمية الحضرية، وتم الحصول على بيانات السلسلة الزمنية لمتغير معدل التحضر خلال الفترة (1990- 2022) من قاعدة بيانات البنك الدولي.

2/8- تحديد النموذج القياسي ومنهجية التقدير:

1/2/8 - النموذج :

يأخذ الشكل الدالي للنموذج المقدر لقياس أثر السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$\text{GINI}_{(t)} = B_0 + B_1 \text{RIR}_{(t)} + B_2 \text{INF}_{(t)} + B_4 \text{UNEMP}_{(t)} + B_4 \text{GDP}_{(t)} \\ + B_5 \text{TR}_{(t)} + B_6 \text{FD}_{(t)} + B_7 \text{URB}_{(t)} + \varepsilon_{(t)}$$

حيث :

GINI :- معامل جيني كمؤشر (Proxy) لعدم العدالة في توزيع الدخل.

RIR :- سعر الفائدة الحقيقي كمؤشر (Proxy) للسياسة النقدية.

INF :- معدل التضخم.

MS :- المعروض النقدي.

GDP :- معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

TR : نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر (Proxy) للإنتفاع التجاري.

FD : التنمية المالية.

UNEMP : معدل البطالة.

URB : معدل التحضر.

2/2/8- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية في جدول رقم (1) أن مؤشر عدم عدالة توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني (GINI) حصل على أعلى متوسط بلغ (41,43) مع إنحراف معياري قدره (0,9) بين متغيرات الدراسة والقيم المتطرفة بحد أقصى (43) و بحد أدنى (39,6)، وبالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي كمؤشر للسياسة النقدية (RIR) حصل على أعلى متوسط بلغ (3,57)، وانحراف معياري (4,77)، وقيم متطرفة بحد أقصى (11,9) وحد أدنى (-8,7).

كما أظهرت نتائج الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات الضبط المعيارية مايلي:

- **معدل التضخم (INF)** مقاساً بمكمش الناتج المحلي الإجمالي حصل على أعلى متوسط بلغ (2,04) مع انحراف معياري قدره (0,14) والقيم المتطرفة بحد أقصى (2,25) و بحد أدنى (1,8).

- **معدل الإنفتاح على العالم الخارجي (TR):** حصل على أعلى متوسط بلغ (46,9) مع انحراف معياري قدره (10,75) بين متغيرات الدراسة والقيم المتطرفة بحد أقصى (71,6) و بحد أدنى (29,8).

- **معدل البطالة (UNEMP):** حصل على أعلى متوسط بلغ (9,49) مع انحراف معياري قدره (1,73) بين متغيرات الدراسة والقيم المتطرفة بحد أقصى (13,1) و بحد أدنى (7,4).

- **معدل التحضر (URB):** حصل على أعلى متوسط بلغ (29,25) مع انحراف معياري قدره (27,8) بين متغيرات الدراسة والقيم المتطرفة بحد أقصى (54,9) و بحد أدنى (4,81).

- **التنمية المالية (FD):** حصل على أعلى متوسط بلغ (35,95) مع انحراف معياري قدره (11,5) بين متغيرات الدراسة والقيم المتطرفة بحد أقصى (54,9)، و بحد أدنى (22,05).

- **معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** حصل على أعلى متوسط بلغ (2,27) مع انحراف معياري قدره (1,6) بين متغيرات الدراسة والقيم المتطرفة بحد أقصى (5,07) و بحد أدنى (1,28-).

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	GINI	RIR	INF	TR	UNEMP	URB	FD	GDP
Mean	41.43030	3.573014	2.040613	46.95684	9.945455	29.25951	35.95037	2.274947
Median	41.30000	3.292157	2.053453	45.25563	9.400000	15.65097	32.73382	2.192209
Maximum	43.00000	11.93582	2.259373	71.68063	13.10000	100.0000	54.93114	5.078168
Minimum	39.60000	-8.758194	1.813747	29.85697	7.400000	4.813671	22.05863	-1.283898
Std. Dev.	0.911895	4.775560	0.140073	10.75246	1.734231	27.80546	11.50804	1.643175
Skewness	-0.128981	-0.335390	-0.035268	0.457956	0.441964	1.314580	0.480097	-0.135508
Kurtosis	2.256573	3.091373	1.597021	2.366725	2.002102	3.448191	1.687109	2.442753
Jarque-Bera	0.851440	0.630154	2.713321	1.704905	2.443553	9.780873	3.637778	0.527964
Probability	0.653299	0.729733	0.257519	0.426368	0.294706	0.007518	0.162206	0.767987

Sum	1367.200	117.9095	67.34025	1549.576	328.2000	965.5640	1186.362	75.07326
Sum Sq. Dev.	26.60970	729.7910	0.627853	3699.696	96.24182	24740.60	4237.919	86.40079
Observations	33	33	33	33	33	33	33	33

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال (9) EVIEWS

3/2/8- إختبار سكون متغيرات الدراسة :

يتضح من نتائج الجدول رقم (3) الخاص بنتائج اختبار **Augmented Dickey Fuller(ADF)**، والجدول رقم (4) الخاص بنتائج اختبار **Phillips –Perron (PP)** أن السلاسل الزمنية للمتغير المُعبر عن عدالة توزيع الدخل الذي يمثل المتغير التابع والمعبر عنه بمعامل جيني (**GINI**) يعتبر غير ساكن عند المستوى $I(0)$ ، ومن ثم تم إجراء الإختبار عند الفروق الأولى **First Difference**، وكانت النتيجة أن معامل جيني أصبح ساكناً عند الفروق الأولى، كما يتضح من اختبارات الاستقرار الموضحة بالجدولين (3) و (4) للمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة عدم سكون تلك المتغيرات عند المستوى فهي ساكنة عند الفرق الأول (أي متكاملة من الرتبة $I(1)$)، ماعد المتغيرات **UNEMP**، **GDP** فهي ساكنة عند المستوى، مما يعني امكانية استخدام نموذج **ARDL** في التقدير.

جدول رقم (3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار **ADF**

المتغير	مكونات إختبار (T)	نتائج الحالات الثلاثة لأختبارات جذر الوحدة عند مستوى الأصلي للبيانات			نتائج الحالات الثلاثة لأختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول للبيانات		
		حالة وجود ثابت	حالة وجود اتجاه زمني	حالة وجود ثابت واتجاه زمني	حالة وجود ثابت	حالة وجود اتجاه زمني	حالة وجود ثابت واتجاه زمني
معامل جيني (GINI)	قيمة (T) المحسوبة القيمة الاحتمالية	(-1.16)	(-3.68)	(1.46)	(-3.51*)	(-3.44)	(-3.12**)
سعر الفائدة الحقيقي (RIR)	قيمة (T) المحسوبة القيمة الاحتمالية	-3.24*	-4.11*	-2.47*	-6.1**	-6.02**	-6.13**
التنمية المالية (FD)	قيمة (T) المحسوبة القيمة الاحتمالية	(-1.05)	(-2.26)	(-0.07)	-3.44*	-3.66*	-3.48**
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP%)	قيمة (T) المحسوبة القيمة الاحتمالية	-3.05*	(-3.04)	(-1.16)	-7.32**	-7.19**	-7.4**
معدل التضخم	قيمة (T) المحسوبة	(-2.72)	(-2.617)	(0.0566)	-4.33**	-4.31**	-4.39**

						(URB)
0.001	0.0093	0.0019	0.69	0.276	0.081	القيمة الاحتمالية
-4.4**	-4.26*	-4.41**	(-0.78)	(-2.48)	(-2.49)	قيمة (T) المحسوبة
0.301	0.104	0.001	0.369	0.332	0.126	القيمة الاحتمالية
-4.5**	-4.41**	-4.47**	(-0.33)	-3.85*	-3.125*	قيمة (T) المحسوبة
0.000	0.0074	0.0013	0.55	0.027	0.035	القيمة الاحتمالية
-3.9**	-3.8*	-3.85**	(-1.039)	(-2.83)	(-2.45)	قيمة (T) المحسوبة
3	0.029	0.006	0.262	0.197	0.135	القيمة الاحتمالية

- المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال (9) EVIEWS
القيم بين الأقواس غير معنوية ** القيم معنوية عند مستوي معنوية 1% * القيم معنوية عند مستوي معنوية 5%

جدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار PP

نتائج الحالات الثلاثة لأختبارات جذر الوحدة عند الفرق الأول للبيانات			نتائج الحالات الثلاثة لأختبارات جذر الوحدة عند مستوي الأصلي للبيانات			مكونات اختبار (T)	المتغير
حالة وجود وعم وجود اتجاه زمني	حالة وجود ثابت واتجاه زمني	حالة وجود ثابت	حالة وجود وعم وجود اتجاه زمني	حالة وجود ثابت	حالة وجود ثابت		
-3.11**	(-3.42)	-3.49*	(2.08)	(-2.22)	(-1.18)	قيمة (T) المحسوبة	معامل جيني (GINI)
0.0029	0.066	0.014	0.89	0.46	0.66	القيمة الاحتمالية	
-10.6**	-10.4**	-10.5**	-2.35*	-4.06*	-3.28*	قيمة (T) المحسوبة	سعر الفائدة الحقيقي (RIR)
0.000	0.000	0.000	0.19	0.016	0.24	القيمة الاحتمالية	
-3.58**	-3.67*	-3.5*	(-0.28)	(-1.56)	(-1.46)	قيمة (T) المحسوبة	التنمية المالية (FD)
0.0008	0.039	0.013	0.57	0.78	0.53	القيمة الاحتمالية	
-7.25**	-7.05**	-7.16**	(-1.35)	(-3.09)	-3.08*	قيمة (T) المحسوبة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP%)
0.000	0.000	0.000	0.155	0.123	0.037	القيمة الاحتمالية	
-4.5**	-0.28*	-0.34**	(-3.01)	(-3.16)	(0.15)	قيمة (T) المحسوبة	معدل التضخم (MS)
0.000	0.0125	0.0031	0.132	0.152	0.258	القيمة الاحتمالية	
-4.42**	-4.27*	-4.4**	(-0.77)	(-2.01)	(-1.49)	قيمة (T) المحسوبة	معدل الانفتاح بالعالم الخارجي (TR)
0.0001	0.0102	0.001	0.37	0.57	0.52	القيمة الاحتمالية	
-4.53**	-4.41**	-4.46**	(-1.99)	(-1.99)	(-2.16)	قيمة (T) المحسوبة	معدل البطالة (UNMP)
0.000	0.0075	0.0013	0.53	0.58	0.22	القيمة الاحتمالية	
-3.8**	-3.67**	-3.72**	(-1.039)	(-2.3)	(-2.196)	قيمة (T) المحسوبة	معدل التضخم (INF)
0.0004	0.039	0.0086	0.26	0.41	0.2114	القيمة الاحتمالية	

- المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال (9) EVIEWS

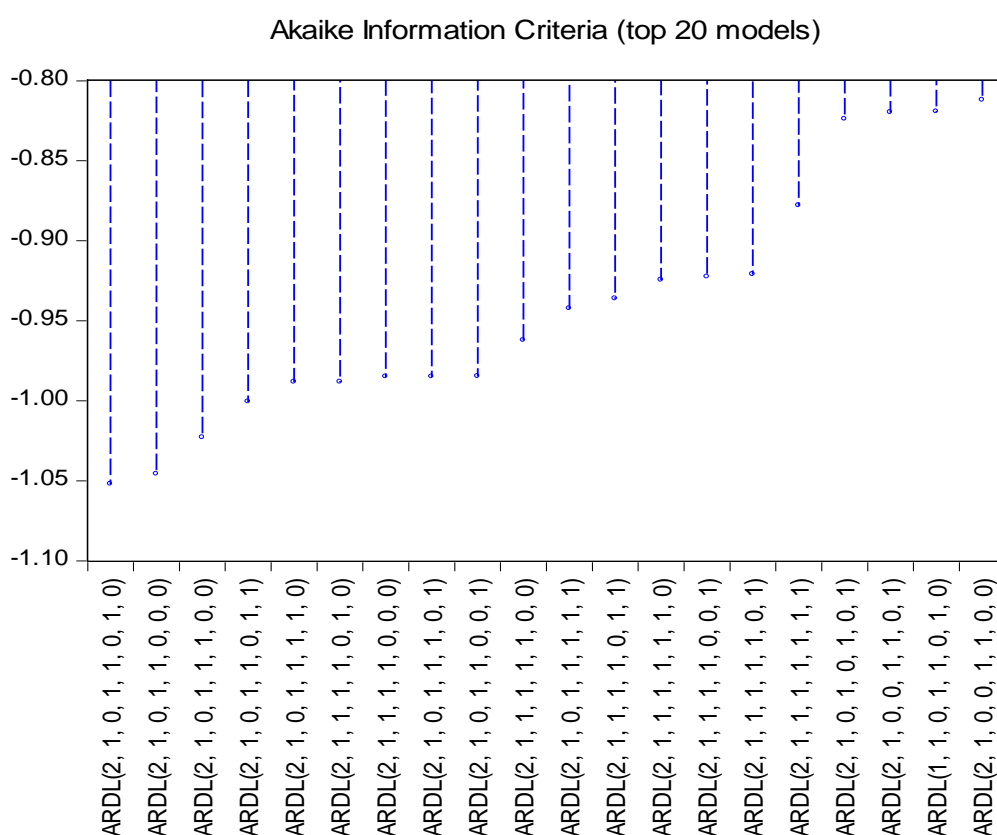
القيم بين الأقواس غير معنوية

** القيم معنوية عند مستوي معنوية 1% * القيم معنوية عند مستوي معنوية 5%

4/2/8- إختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL:

بعد دراسة إستقرار السلاسل الزمنية، وجد من تلك الإختبارات أن تلك السلاسل الزمنية ليست متكاملة من نفس الدرجة ، حيث توجد مزيج من مستويات الاستقرار، وبعد ذلك تم إختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات حسب معيار (AIC)، ويوضح الشكل رقم (1) إختيار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)، ويتضح من الشكل أن أفضل نموذج حسب معيار (AIC)، هو ARDL(2,1,0,0,1,1,0,0).

الشكل رقم (1): إختيار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال (9) EViews

5/2/8- إختبار التكامل المشترك (Co-integration) باستخدام منهج ARDL:

يبين الجدول رقم (5) نتائج إختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية إختبار الحدود (Bounds Test)، وتشير النتائج ألى أن القيمة المحسوبة F-Statistic تبلغ 6,254 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومن ثم نرفض فرض العدم

الذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر عدالة توزيع الدخل ممثلاً في معامل جيني GINI، وكلاً من المتغيرات المفسرة.

جدول رقم(5): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 03/03/24 Time: 01:39

Sample: 1990 2022

Included observations: 31

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.254899	7

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.03	3.13
5%	2.32	3.5
2.5%	2.6	3.84
1%	2.96	4.26

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال(9) EViews

6/2/8- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

يوضح الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث يوضح القسم الأعلى على تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، بينما يوضح القسم الأسفل تقدير العلاقة طويلة الأجل، كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لما جاء بالجدول رقم (6) أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف سرعة عودة المتغيرات إلى حد التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالباً للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، وفي هذا النموذج المقدر تبلغ قيمة $ContiEq(-1)$ والتي تعني سرعة تعديل وتصحيح الخطأ سالبة وتبلغ $48,6\%$ ، أي أنه يمكن تفسير حوالي $48,6\%$ من الصدمات على المدى الطويل، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة في الأجل القصير، ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 1% (0.000)،

وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقات التوازنية في الأجل الطويل، وأيضا تشير إلى أن 48.6% من الإنحرافات في مؤشر عدالة توزيع الدخل GINI في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية، أو أن 24,3% من الإنحرافات يتم تصحيحه خلال 6 شهور.

جدول رقم(6): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GINI
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 1, 1, 0, 1, 0)
Date: 03/02/24 Time: 23:49
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GINI(-1))	0.372064	0.153371	2.425914	0.0267
D(RIR)	-0.051013	0.010004	-5.099306	0.0001
D(INF)	0.135852	0.367475	0.369689	0.0162
D(TR)	0.034762	0.006924	-5.020725	0.0001
D(UNEMP)	0.095565	0.037224	2.567259	0.0200
D(URB)	0.009498	0.004233	2.243685	0.0385
D(FD)	0.036053	0.014091	2.558639	0.0203
D(GDP)	0.014451	0.025178	0.573948	0.0735
CointEq(-1)	-0.486707	0.115526	-4.212967	0.0006

Cointeq = GINI - (-0.1542*RIR + 0.2791*INF -0.0323*TR + 0.0186*UNEMP + 0.0195*URB + 0.0461*FD + 0.0297*GDP + 40.4854)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RIR	-0.154232	0.041313	-3.733274	0.0017
INF	0.279124	0.725974	0.384482	0.7054
TR	-0.032341	0.011981	-2.699400	0.0152
UNEMP	0.018641	0.065968	0.282576	0.7809
URB	0.019514	0.005566	3.506060	0.0027
FD	0.046122	0.009573	4.817867	0.0002
GDP	0.029691	0.050644	0.586267	0.5654
C	40.485404	2.376605	17.034971	0.0000

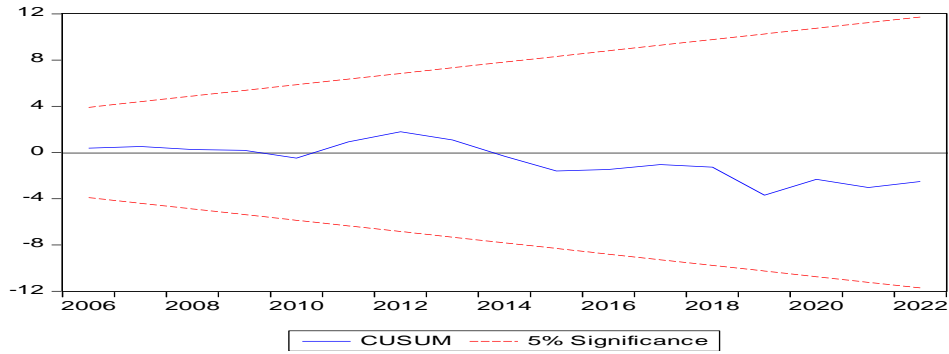
المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال(9) EViews

7/2/8- إختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات نموذج ARDL :

يتم الكشف عن مدى الاستقرار الهيكلي المقدر لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع باستخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM،

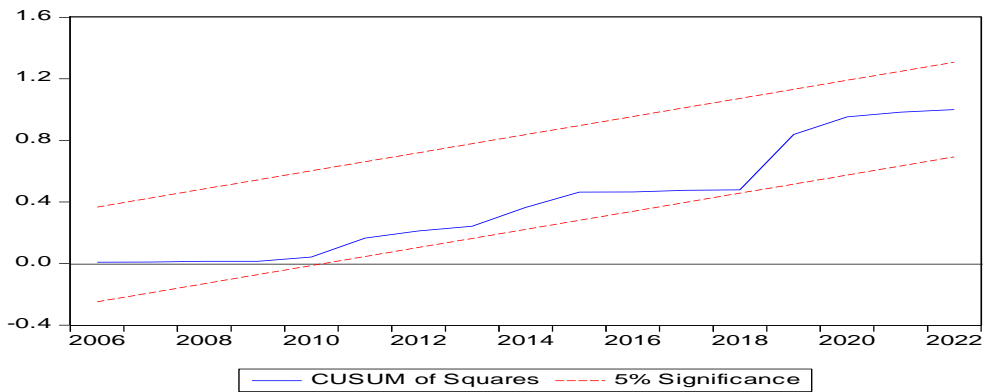
اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي **CUSUM of square** ، وإذا وقع الشكل البياني لإختبارات **COSUM** و **CUSUM of square** داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني أن المعلمات مستقرة خلال فترة الدراسة، ومن خلال الشكل رقم (2) نجد أن المجموع التراكمي للبواقي الراجعة **CUSUM** بالنسبة لهذا النموذج وهو يعبر عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة أي في مجال الثقة عند مستوى معنوية 5% مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، مما يؤكد على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة **CUSUM of square** في الشكل رقم (3) هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%.

الشكل رقم (2) المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج الـ (9) EViews

الشكل (3) المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج الـ (9) EViews

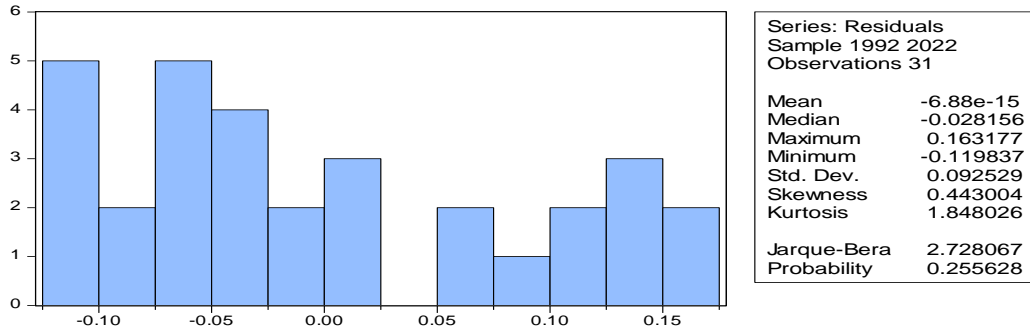
8/2/8- إختبار جودة النموذج :

قبل اعتماد النموذج (2, 1, 0, 1, 1, 0, 1, 0) ARDL في تقدير النموذجين قصير وطويل الأجل ينبغي التأكد من جودة هذا النموذج، من خلال استخدام الاختبارات التالية:

8/2/8- أ - التوزيع الطبيعي للبواقي :

تشير نتائج الشكل رقم (4) إلى أن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي بأن القيمة الإحتمالية Jarque-Bera قدرت ب0,255 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال(9) EViews

8/2/8- ب - إختبار ثبات التباين للبواقي :

يستخدم اختبار (ARCH)، وتشير نتائج اختبار ثبات التباين للبواقي في الجدول رقم (7) إلى أن F-Statistic تساوي 0,06 بقيمة إحتمالية 0,7 وهي قيمة أكبر من 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم أي ثبات تباين البواقي، أو أن النموذج المقدر ليس به مشكلة عدم التجانس.

جدول رقم (7) : نتائج اختبار ثبات التباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.066112	Prob. F(1,28)	0.7990
Obs*R-squared	0.070667	Prob. Chi-Square(1)	0.7904

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات باستخدام برنامج ال(9) EViews

8/2/8 ج - إختبار الارتباط الذاتي :

ويستخدم اختبار (LM Test) كما هو موضح بالجدول رقم (8) إلى أن إلى أن F-Statistic تساوي 1,07 بقيمة إحصائية 0,36 وهي قيمة أكبر من 5% ، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

جدول (8) : نتائج إختبار الإرتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.077812	Prob. F(2,15)	0.3653
Obs*R-squared	3.895187	Prob. Chi-Square(2)	0.1426

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات بأستخدام برنامج ال (9) EViews

9- نتائج البحث

استهدفت الدراسة الحالية فحص أثر السياسة النقدية (سعر الفائدة الحقيقي) على عدالة توزيع الدخل (GINI)، وذلك بالتطبيق على مصر خلال فترة متوسطة نسبياً (1990-2022) بإجمالي 33 مشاهدة ، وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق ذلك على نموذج التكامل المشترك باستخدام منهج إختبارات الحدود **The Bounds Testing Approach**، والمبني على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة **(Autoregressive Distributed Lag (ARDL)**، ولقد أشارت نتائج إختبارات التكامل المشترك إلى وجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة النقدية وعدالة توزيع الدخل في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لتأثير السياسة النقدية ممثلة في سعر الفائدة الحقيقي على عدالة توزيع الدخل (ممثلة في معامل جيني)، فقد جاءت النتائج وفقاً لنموذج **ARDL** أن سعر الفائدة الحقيقي يؤثر سلبياً وذو تأثير معنوي في الأجلين القصير والطويل (عند مستوى معنوية 5%)، ففي الأجل القصير فإن زيادة في سعر الفائدة الحقيقي قدرها 1% تؤدي إلى إنخفاض معامل جيني بنسبة 0,05% ، أما في الأجل الطويل فإن زيادة في سعر الفائدة الحقيقي قدرها 1% تؤدي إلى إنخفاض قيمة معامل جيني بنسبة 0,15% ، أي زيادة عدالة توزيع الدخل مع زيادة سعر الفائدة الحقيقي.

أما بالنسبة للمتغيرات الحاكمة أو متغيرات الضبط المعيارية وعلاقتها بسعر الفائدة الحقيقي (كمؤشر للسياسة النقدية) :

- وجد أن معدل التضخم مقاساً بمكمش الناتج المحلي الإجمالي ذو تأثير طردي معنوي في الأجل القصير، حيث كل زيادة في معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معامل جيني بنسبة 0,13%، بينما كان تأثير معدل التضخم على معامل جيني في الأجل الطويل طردي وغير معنوي، حيث كل زيادة في معدل التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معامل جيني بنسبة 0,27%، ويمكن تفسير تلك النتيجة في الأجل الطويل بأن قرارات الإدخار والاستثمار أو من أفراد المجتمع كلية سواء مالكي عقارات أو أصول نقدية تستطيع التكيف والتأقلم مع تغيرات سعر الفائدة الحقيقي.

- وجد أن معدل الإنفتاح على العالم الخارجي ذو تأثير طردي معنوي على معامل جيني في الأجل القصير (عند مستوى معنوية 5%)، ففي الأجل القصير فإن زيادة معدل الإنفتاح على العالم الخارجي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معامل جيني بنسبة 0,03%، بينما في الأجل الطويل فإن معدل الإنفتاح على العالم الخارجي ذو تأثير عكسي ومعنوي (عند مستوى معنوية 5%)، فكل زيادة في معدل الإنفتاح على العالم الخارجي بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض قيمة معامل جيني بنسبة 0,032%.

- وجد أن معدل البطالة ذو تأثير موجب في الأجلين القصير والطويل، ولكنه غير معنوي في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير فإن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معامل جيني بنسبة 0,095%، أما في الأجل الطويل فإن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة قيمة معامل جيني بنسبة 0,018%.

- وجد أن معدل التحضر ذو تأثير موجب في الأجلين القصير والطويل، ومعنوي في الأجل القصير (عند مستوى معنوية 5%)، ولكنه غير معنوي في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير فإن زيادة معدل التحضر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معامل جيني بنسبة 0,009%، أما في الأجل الطويل فإن زيادة معدل التحضر بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة قيمة معامل جيني بنسبة 0,019%.

- وجد أن التنمية المالية مقاسة بحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص ذو تأثير موجب ومعنوي في الأجلين القصير والطويل (عند مستوى معنوية 5%)، ففي الأجل القصير فإن زيادة درجة التنمية

المالية بنسبة تؤدي إلى زيادة معامل جيني بنسبة 0,036% ، أما في الأجل الطويل فإن زيادة درجة التنمية المالية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة قيمة معامل جيني بنسبة 0,046% .

- وجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بمعدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ذو تأثير موجب في الأجلين القصير (عند مستوى معنوية 5%) والطويل (عند مستوى معنوية 10%) ، ففي الأجل القصير فإن زيادة معدل نمو متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معامل جيني بنسبة 0,014% ، أما في الأجل الطويل فإن زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة قيمة معامل جيني بنسبة 0,029% .

10- الخاتمة والتوصيات:

في ضوء ماتم التوصل إليه من دراسة وقياس أثر السياسة النقدية على عدالة توزيع الدخل، فمن الضروري التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وخاصة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة بالشكل الذي يحافظ على الاستقرار النقدي وضبط معدلات التضخم بما لا يؤدي إلى سلبية سعر الفائدة الحقيقي لما لها من أضرار على قرارات المدخرين والمستثمرين، وبصفة عامة يؤثر على تخصيص الموارد، حيث أن السياسة النقدية التوسعية قد تؤدي إلى زيادة العدالة في توزيع الدخل، حيث الزيادات في معدلات التضخم غير المتوقع تؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية للأصول والخصوم الإسمية، مما يجعل المقترضين في وضع أفضل حالاً من من المقرضين حيث تنخفض القيمة الحقيقية للديون الإسمية، وبالتالي بناءً على أن المقرضون عادة من ذوي الدخل المرتفع والمقترضين من ذوي الدخل المنخفض، فإن الإنخفاض غير المتوقع في أسعار الفائدة الحقيقية أو الزيادة غير المتوقعة في التضخم تؤدي إلى إعادة توزيع المدخرات من الأسر ذات الدخل المرتفع إلى الأسر ذات الدخل المنخفض، وهناك من يرى في المقابل أن المدخرين الذين لديهم أصولاً طويلة الأجل يتأثرون سلباً هم والمقترضين الذين لديهم ديون قصيرة الأجل من إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي، ومن ثم فإن إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي قد يعمل على زيادة قيمة معامل جيني ليعبر عن تزايد عدم العدالة في توزيع الدخل.

ويوصي الباحث ببعض التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستهداف التضخم في المقام الأول.
- قيام البنك المركزي بإتخاذ سياسات من شأنها استهداف استقرار التضخم مع سعر الفائدة .
- قيام البنك المركزي بوضع سياسة بشأن أسعار الفائدة ولا بد أن تتصف تلك السياسة بأن تكون نوعية وتفاضلية، كأن تفرض أسعار فائدة عالية على الأنشطة والشركات الكبيرة وفي المقابل تكون منخفضة للشركات الصغيرة والفئات المنكشفة ومحدودة الدخل .
- ضرورة صياغة سياسات اقتصادية متوازنة للتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الحالية التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة والتضخم وما يترتب من إنخفاض الأجور الحقيقية، الأمر الذي قد ينتج عنه إضافة أعباء جديدة على أفراد المجتمع، ذلك أن اتباع سياسات اقتصاد السوق والإندماج في السوق الرأسمالية العالمية في ظل تلك الأوضاع يؤثر على الطبقة الوسطى كما حدث في مصر، وحدث تصعيد طبقي للشريحة العليا منها، وهبوط للشرائح السفلى لتلحق بالطبقة العاملة مما يعني التأثير على عدالة توزيع الدخل سلباً.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو العيون، محمود. (2020) *النقود والسياسة النقدية مع إشارة خاصة للسياسة النقدية في أوقات الأزمات*. الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى.
- أحمد، هناء محمود سيد. (2022). *تأثير السياسة النقدية غير التقليدية على معدلات التضخم*. مجلة مصر العاصرة، يوليو (547)، 137 - 162.
- الشيواني، أحمد. (2013) *فعالية السياسة النقدية والمالية على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا*. رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر.
- الضلعين، سطات ياسين محمد. (2015). *العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف*. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد (4)، 609 - 629.
- المتيم، محمود أحمد. (2020). *أثر التضخم على عدم عدالة توزيع الدخل في مصر*. مجلة البحوث التجارية، جامعة المنوفية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، الجزء الأول.
- بوعافية، رشيد. (2011). *السياسة الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر من (2000-2010)*. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- خير الدين، هناء ، الليثي، هبة. (2006). *العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر*. القاهرة، المركزى المصرى للدراسات الاقتصادية.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Abu Ismail, K., Biltaji, R. and Hiasny, V. (2023) *Inequality in Egypt: Facts and Challenges*, Available at:
<http://www.unescwa.org/publications/obstructed-inequality-analysis>.
- Adam, K., Zhu, J. (2016) *Price Level Changes and the Redistributive of Nominal Wealth across the Euro Area*. *Journal of European Economic Association* 14 (4): 871- 906.
- Albrizio, S., Flores, J. E. and Furceri, D. (2020) *Non – Linear macro and distributional effects of us monetary policy*. International Monetary Fund. ARC 2020 Labor Market and Monetary Policy. Kiev- May 29, 2020.

- Almeida, E. (2019) The distributional effects of monetary policy: A comparison between the United States and the Euro area. Dissertation Master in Economics, Faculty of Economics. University of Porto.
- Amaral, P. S. (2017) Monetary policy and inequality Economic Commentary. Federal Reserve Bank of Cleveland, Online: <http://doi.org/10.26509/frbc-ec-201701>.
- Aye, G. C., Clane, M. W. and Gupta, R. (2019) The effectiveness of monetary and fiscal policy shocks on US inequality: the role of uncertainty. *Quality and Quantity* 53(1): 283- 295. Advance online Publication <http://doi.org/10.1007/511135-018-0572-3>
- Berisha, E., Dubey, R. S. Olson, E. and Gupta, R. (2020) Decomposition of Income Inequality in France: the role of interest rate. *Journal of Economic Literature* No (60).
- Berisha, E., Meszaros, J. and Olson, E. (2018) Income Inequality, Equities, House Hold Debt and Interest Rates: Evidence From A Century of Data. *Journal of International Money and Finance*, 80: 1- 14.
- Bernanke, B. (2015) Why are interest rates so low? Ben Bernanke's Blog.
- Bezemer, D., Samarina, A. (2019) Debt Shift, Financial Development and Income Inequality. Denederlandsche Bank NV, Working Paper No 646.
- Borio, C., Hofmann, B. (2017) Is monetary policy less effective when interest rates are persistently low? The Reserve Bank of Australia Conference "Monetary Policy and financial stability in a world of low Interest Rates," 16-17, Sydney- p. 10.
- Brunnermeier, M. (2020) Monetary Policy and Inequality: Covid – 19 and Beyond. Peterson Institute For International Economics, Online: [www.Piie. Com events/ monetary – policy – and – inequality – Covid – 19 – and –beyond](http://www.piie.com/events/monetary-policy-and-inequality-covid-19-and-beyond).

- Bui, V., Tran, T. (2015) The Transmission Mechanism of Monetary Policy in Vietnam: AVAR Approach. The Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, Switzerland, Working Paper No 15.
- Butkiewicz, J., Ozdogan, Z. (2013) Financial Crisis, Monetary Policy Reform and the Monetary Transmission Mechanism in Turkey. University of Dela Ware, Economics Department, No 2013/08.
- Clayes, G., Zslot, D., Alvaro, R. and Thomas, W. (2015) The effects of ultra-loose monetary policies on inequality, Bruegel Policy Contribution, No. 2015/09, Brugel, Brussels.
- Coibion, O., Gorodnichenko, Y., Kueng, L. and Silvia, J. (2017) Innocent By standers? Monetary policy and inequality. Journal Of Monetary Economics 88: 77- 88.
- Czeczeli, V. (2021) How Does Monetary Policy Affect Income Inequality? Evidence From Europe. [DOI: 10.32559/et.2021.1.5](https://doi.org/10.32559/et.2021.1.5).
- Davtyan, K. (2016) Income inequality and monetary policy: an analysis on the long run relation. Working Paper 690, Research Institute of Applied Economics University of Barcelona.
- Dobbs, R., Lund, S. a.Koller, T. and Shwayder, A. (2013) ultra-low interest rates: Distributional effects and risks. McKinsey Global Institute Discussion Paper.
- Dunhaupt, P. (2013) Determinants of Functional Income Distribution: Theory and Empirical Evidence. Geneva: International Labour Organization (ILO). Global Labour University. Working Paper: 18.
- Farajnezhad, M., Rmarkrishnan, S. and Zadeh, M. S. (2020) Analysis the effect of monetary policy transmission on the inequality in OECD countries. Journal of Environmental Treatment of Techniques 8 (2).

- Favara, G., Imbs, J. (2015) Credit Supply and The Price of Housing. *American Economic Review*, 105 (3): 958- 992.
- Fransisco, A. M., Gomez- Fernandez, N. M. and OchandoClaramunt, C. (2018) Effects of unconventional Monetary policy on income and wealth Distribution: Evidence from United States and Eurozone. *Panoeconomics*, Advance on line Puplication. <http://do.org/10.2298/PAN1612080007M>.
- Furceri, D., Loungani, P. and Zdzienicka, A. (2018) The effects of monetary policy shocks on inequality. *Journal of International Money and Finance* 85: 168- 186.
- Giovannoni, O.(2010) Functional Distribution of Income, Inequality and the Incidence of Poverty: Stylized Facts and the Role of Macroeconomic Policy. University of Texas Inequality Project (UTIP).Working Paper No.58.
- Guerello, C. (2018) Conventional and Un Conventional Monetary Policy vshousehold income distribution: an empirical analysis for the Euro area. *Journal of International Money and Finance* 85: 187- 214.
- Guren, M., Mckay, A., Nakamura, E. and Steinsson, J. (2021) Housing Wealth Effects: The Long View. *Review of Economic Studies*, 88 (2): 669- 707.
- Hafeman, L., Lucas, R. and Schmidt, J. (2017) Moving Closer or Drifting Apart: Distributional Effects of Monetary Policy. Working Paper 21-2017, Joint Discussion Paper Sesries in Economics, Faculty of Business Administration and Economics, University of Marburg.
- He, C., Cava, L. (2020) The distributional effects of monetary policy: evidence from local housing markets. *Research Discussion Paper*

- 2020- 02, Economic Research Department, Reserve Bank of Australia.
- Honberger, S., Prifits, R. and Vogel, L. (2019) The distributional effects of conventional monetary policy and quantitative easing: Evidence from an Estimated DSGE model. *Journal of Banking and Finance*.
- Innui, M., Sudo, N. and Yamada, T. (2017) Effects of monetary policy shocks on inequality in Japan . Bank of Japan Working Paper 17- E- 3, Tokyo.
- Kaplan, G., Moll, B., and Violante, L. (2018) Monetary Policy According to HANK. *American Economic Review*, 108 (3): 697- 743.
- Kochhar, E., Suphaphiehat, N., Ricka, F. and Tsounta, E. (2015) Causes and Consequences of Income Inequality: A global Perspective, IMF Staff Discussion Note 15/13, International Monetary Fund.
- Lenza, M., Slacalek, J. (2018) How does monetary policy affect income and wealth inequality? Evidence from quantitative easing in the Euro area. ECB Working Paper 2190, ECB European Central Bank, Frankfurt and Main.
- Mckay, A., Wolf, K. (2023) Monetary Policy and Inequality. *Journal of Economic Perspectives*, 37 (1): 121- 144.
- Mertenz, N. (2018) Effects of monetary policy shocks on inequality: A proxy-SVAR Approach. Department of Economics. Working Paper 6999. Faculty of Social Sciences. University of Ottawa.
- Mian, A., Rao, K. and Sufi, A. (2013) House Hold Balance Sheets, Consumption, and The Economic Slump. *Quarterly Journal Of Economic*, 128 (4): 687- 726.
- Michael, C., Cloyene, S., Ilzetzi, E. and Kleven, J. (2020) Estimating the Elasticity Of Intertemporal Substitution Using Mortgage Notches. *Review Of Economic Studies*, 87 (2): 65- 90.

- Mumtaz, H., Theophiopolou, A. (2015) Monetary policy and inequality in the UK. Working Paper 738, Queen Mary University of London.
- Mumtaz, H., Theophiopolou, A. (2017) The impact of monetary policy on inequality in the UK. An Empirical Analysis. *European Economic Review* 98: 410- 423.
- Ofarell, R., Rawdanowicz, L. and Inaba, K. I. (2016) Monetary policy and inequality: OECD Economics Department Working Paper 1281, Organization for Economic Cooperation and Development, Paris.
- Patrick, C., Akanbi, O. (2017) The Relative Importance of The Channels Of Monetary Policy Transmission in A Developing Country: The Case Of Zambia, *African Journal of Economic Review*, 5 (2).
- Patterson, C. (2022) The Matching Multiplier and The Amplification of Recession, Available At <http://www2.census.gov/ces/wp/2022/CES-WP-22-20.pdf>.
- Parlaktuna, I., Napari, A. (2019) Monetary policy and income inequality Ghana. *Research in Applied Economics*, 11 (4).
- Passard, E., Zhang, B. (2015) Distributional effects of monetary policy in emerging market economics. Working Paper 21471, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Punzi, M. T. (2019) Integrative Report: The Distributional Impact of Monetary Policy in Seacen. Economics Department of Business and Management, Webster Vienna Private University Palais Wenkheim Pcaterstrass 23- 1020. Vienna.
- Saiki, A., Frost, J. (2014) Does unconventional monetary policy affect inequality? Evidence from Japan. *Applied Economics*. 46(36): 45-54.
- Samarina, A., Nguyen, A.D.M. (2019) Does monetary policy affect income inequality in the Euro Area? DNP Working paper, Amsterdam, On line <http://doi.org/10.2139/ssrn.3352371>.

- Sandomo, A. (2013) The principal problem in political Economy: Income Distribution in the History of Economic Thought. Norwegian School of Economics, available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2337488>, 2013.
- Shokr, M., Karim, A. and Zaidi, M. (2019) Monetary Policy and Macro Economic Responses: Non – Recursive. SVAR Study of Egypt, Journal of Financial Economic Policy, 11 (3): 319 - 337.
- Stiglitz, J. E. (2020) Conquering the Great Divide. International Monetary Fund, On line: WWW.Imf.Org/eternal/pups/ft/fandd/2020/09/Covid19-and-global-inequality-jo-Seph-Stiglitz.Htm.
- Uma, E., Ogbana, M., and Obidike, C. (2015) Monetary Policy Transmission in Nigeria: An Over View. International Journal Of Economics, Commerce and Management, Vol 3: 369.
- UNDP Human Development report various ISSUES.
- Villareal, F. G. (2014) Monetary policy and inequality in Mexico. MPRA Paper 57074. On line at <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/57074/>. Assed at October 2020.
- World Bank, World Development report Various ISSVES. World Bank Data Set, 2023.

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of monetary policy on the fairness of income distribution in the Egyptian economy during the period (1990-2022) , And to verify the existence of a long-term relationship between monetary policy and the fair distribution of income in the Egyptian economy during the period in question, To achieve this, the Bounds Test for cointegration was used according to the ARDL methodology, and the error correction model (ECM) to test the mechanisms of the relationship in the short run.

The Bounds Tests showed the existence of a cointegration relationship among the study variables, The results of the ARDL suggests that the effect of monetary policy, represented by the real interest rate, on the fairness of income distribution (represented by the Gini coefficient), the results came according to the ARDL model, that the real interest rate has a negative and significant effect in the short and long term (at a significance level of 5%) , in the short term, an increase in the real interest rate by 1% leads to a decrease in the Gini coefficient by 0.05%, while in the long run, an increase in the real interest rate by 1% leads to a decrease in the value of the Gini coefficient by 0.15% (an increase in equity Distribution of income as the real interest rate increases). As for the other standard control variables used, there was a positive relationship between the Gini coefficient and the inflation rate, the rate of openness to the outside world, the unemployment rate, financial development, and the average growth rate of the real GDP per capita in the short term. The relationship was also significant (at a significance level of 5%), however, the relationship in the long run was positive with the inflation rate (not significant), the unemployment rate (not significant), financial development (significant), and the average per capita share of real GDP (not significant) and inversely with Rate of openness to the outside world (significant).